



المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية  
"التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"

أهم تحديات الأمن الغذائي العربي  
الدكتور/ الغوث ولد الطالب جدو

بالتعاون مع



13 – 14 ديسمبر / كانون أول 2019

مقراتحاد الغرف العربية – مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي

بيروت – الجمهورية اللبنانية

## أهم تحديات الأمن الغذائي العربي

إعداد:

د. الغوث الطالب جدو العربي، عضو بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية  
وأستاذ اقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية  
جامعة نواكشوط العصرية – موريتانيا

ورقة مقدمة إلى

المؤتمر العلمي الخامس عشر

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"التممية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثروة الصناعية الرابعة"

13 – 14 ديسمبر/ كانون الأول 2019، بيروت – الجمهورية اللبنانية

## المقدمة:

يواجه العالم العربي تحديات هائلة في ما يبذل من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة، فبالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظرا لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويا، وزيادة التوسع العمراني والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء.

وتتضافر العوامل المرتبطة بالصعوبات الهيكلية المزمنة مع الصراعات التي تحدث في عدد من الدول العربية وتؤدي إلى انعدام الأمن وإلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي العربي. وقد تفاقت الأمور بسبب الصراعات والنزاعات وانعدام الأمن المدني، وحالات النزوح الكثيفة في الدول التي تشهد الاضطرابات، ووصلت إلى حد خطير على المستوى الإنساني، كما على المستويات الاجتماعية والأمنية، ويخشى من تداعيات تراجع الزراعة في الدول التي تعاني من الاضطرابات على فرص الاستثمار وفرص العمل مما يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات البطالة. وفي ضوء التفاقم المتولد من النزاعات التي ولدت ضغوطا شديدة وجديدة على البنية التحتية والموارد، كما زادت من الصعوبات البنيوية، وما لذلك من تأثيرات واسعة في تعقيد أزمة الأمن الغذائي العربي والمخاطر المستقبلية المتوقعة.

لقد أصبحت تحديات الأمن الغذائي تمثل هاجسا دوليا وشاغلا علميا وعمليا لارتباطها بمفهوم الأمن الشامل الذي بات يشغل بال جميع الدول والمنظمات والمجتمعات في عصر تعددت فيه الأزمات وتفاقت فيه التهديدات.

إن مواجهة تحديات الأمن الغذائي للوطن العربي قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، التي لا يبدوا أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان. وبالنسبة لأي شعب، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجهت الشعوب إلى

التشييد والتنمية وبناء الحضارة. ومتى أصبح غير ذلك، وانشغل الناس بقوت يومهم، ساد القلق واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة.

وتعاني الدول العربية من عجز شديد في كثير من المحاصيل الزراعية الرئيسية بالإضافة إلى تقلب العلاقات السياسية مع دول الإمدادات الرئيسية، وتبدو بيانات الأمن الغذائي العربي مثيرة للاهتمام وتحتاج إلى مزيد من التحليل. وربما السؤال الأساسي الذي يتبادر للذهن ما أهم تحديات الأمن الغذائي العربي؟، وإلى أي مدى تستطيع الموارد الزراعية المتوفرة أن تواجه الطلب المتزايد على الغذاء في العالم العربي؟، ثم ما هي فرص تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية؟، وإلى أي مدى يمكن مواجهة هذه التحديات بالنسبة للاقتصادات العربية؟.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى معرفة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، بالإضافة إلى فرص تحقيق هذا الأمن، ثم ما هي أهم السياسات المبذولة لمواجهة هذه التحديات.

**منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على الأسلوبين الوصفي والتحليلي لمعرفة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، وآفاق تحقيقه في ظل الطلب المتزايد في العالم العربي.

**الحدود الزمنية لدراسة:** تغطي فترة الدراسة، الفترة من 2010 إلى 2017، وسبب اختيار سنة 2010 لأنها السنة السابقة لبداية انطلاق الاحتجاجات التي انطلقت في سنة 2011 في معظم الدول العربية والتي عرفت بالربيع العربي، والتي يعتبر النقص الحاصل في الأمن الغذائي العربي على مستوي الأقطار العربية من ضمن مسبباتها.

**يستهدف** هذا البحث تسليط الأضواء على مسألة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، وبيدأ بإطلالة على مفهوم الأمن الغذائي، ثم يستعرض مؤشرات الأمن الغذائي العربي، مركزا على المؤشرات المورديّة المتعلقة بالموارد الزراعية والمائية والبشرية، وبعد ذلك يتناول الأزمة العالمية في أسعار الغذاء ، وتباينات مؤشرات الأمن الغذائي العربي، ثم مسألة الانكشاف الغذائي العربي والاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية، وينتهي إلى اقتراح بعض السياسات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي من خلال تحرير الإرادة الوطنية، ومحاولة الاستحواد على التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية القائمة بعملية التنمية الزراعية، ثم المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية، بالإضافة التنمية المعتمدة على الذات من أجل تأمين الغذاء للشعوب العربية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

## أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية في الدول العربية، لذا فلا غرابة أن يعطي اهتماماً بالغاً في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو التزام متفرع من التزام أعم بتوفير وحماية حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948. ومن هذه الحقوق:

الحق في مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته، الوارد في المادة (25) من هذا الإعلان.

وقد نصت المادة (11) من المعاهدة الدولية بشكل صريح على الحق في الغذاء الكافي للإنسان، الذي يعتبر جزءاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1996.<sup>(1)</sup> والحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفي من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له. وهي ملزمة تبعاً لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي.

وقد تضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي في عام 2002 تخفيض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى نصف ما كانت عليه في عام 1990، والذي مازال يطمح الوصول إليه، وتجري الأمم المتحدة متابعة مستمرة للتقدم المحرز في هذا الهدف.

أما عربياً فقد أدرج هذا الهدف في استراتيجية التنمية الزراعية العربية، التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007. وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقارير سنوية، من ضمنها تقرير يعني بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي.<sup>(2)</sup>

وقبل التطرق لمفهوم الأمن الغذائي، سنتم الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به، نذكر من ضمنها على سبيل المثال وليس الحصر:

- **الاكتفاء الذاتي:** هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً، ومن ثم فهو يعني (الأمن الغذائي) الذاتي دونما حاجة إلى الآخرين. أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين تريد أن تكتفي ذاتياً، في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها

<sup>(1)</sup> موقع الأمم المتحدة على الانترنت <http://www.un.org>

<sup>(2)</sup> جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 - 2025) الخراطوم 2008.

ظروف خارجية، وكذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل. ولكن ما هو المقصود بالأمن الغذائي عموماً؟، والأمن الغذائي العربي خصوصاً؟

- الأمن الغذائي: ويعني حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدولية (الفاو) " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة".<sup>(3)</sup>

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أكثر انسجاماً مع تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.

ويتحقق الأمن الغذائي في حال تمكن جميع الأفراد وفي جميع الأوقات على القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية.

ويستند تعريف الأمن الغذائي على ثلاث قواعد وهي توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على شرائه واستخدامه.

أما عربياً فقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الاستراتيجية التي اقترحتها للتنمية الزراعية العربية المفهوم الواسع للأمن الغذائي، مع اقتراح ( أن يتطور المفهوم ليصبح مفهوماً قومياً، وليس قطرياً، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف، اعتماداً على ما يتوافر لديه من موارد وإمكانات تنموية، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحد من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، بمعنى أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق.<sup>(4)</sup> هذا بالإضافة إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من السلع الغذائية ومعدلاتها السعرية.

وقد اعتبرت الاستراتيجية أن هدف الأمن الغذائي العربي في ظل الأوضاع الحالية لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، يأتي في مقدمة الأهداف

<sup>(3)</sup> منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التقرير السنوي 2003.

<sup>(4)</sup> جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005 - 2025، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الرئيسية لهذه الاستراتيجية، وهو لهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يهتم هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمناً للاستهلاك البشري.

وقد أعيد تأكيد أهمية السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الأزمة العالمية للغذاء في الورقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في سنة 2009، وذلك من خلال تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.<sup>(5)</sup>

وفي ضوء ما تقدم، يتعين تبني المفهوم الواسع والشامل للأمن الغذائي العربي، ولكن هناك تحديات تواجه ذلك سيتم التطرق إلى العديد منها خلال الجوانب المختلفة للموضوع في الأجزاء الموالية.

## ثانياً: المؤشرات الموردية

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي، ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضاً على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوفيق الأمثل فيما بينها، وبصفة عامة تزرخ المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وسوف يتم التركيز على المؤشرات التالية:

**1 - الموارد الزراعية:** تشمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة، وأخري للمساحات الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة، وتنقسم المساحات المستديمة والموسمية إلى أراضي مروية وأخري مطرية. وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2016 بحوالي 14.24 مليون هكتار تمثل ما نسبته 20,1% من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بنحو 71 مليون هكتار، متضمنة الأراضي المتروكة، كما تشكل نحو 5,3% من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي. بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية (البعلية) في عام 2016 نحو 40,1 مليون هكتار تمثل نحو 56,5% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي.

<sup>(5)</sup> جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي)، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع بعض الهيئات الأخرى...، الدورة 83، الخرطوم 2009.

وتتباين نسب الزراعة المروية بين الدول العربية من دول تعتمد كلياً على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى دول أخرى تتراوح نسب الزراعة المروية فيها بين 1,94% و10% وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في كل من ليبيا، السودان، وموريتانيا عن 10%.(6)

وعلى الرغم من كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي بلغ في مجملها نحو 449,38 مليون هكتار، تمثل حوالي 37,2% من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية.

ويقدر معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2-3 ملم في السنة، كما يقدر وزن التربة المنجرفة بين 10 و200 طن/ هكتار في السنة.(7) ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها آثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مالم يتم وضع الضوابط والآليات لصيانة وحماية التربة والأراضي، وذلك من أجل تهيئة الظروف لاستغلال الموارد المائية التي تتمتع بها المنطقة العربية.

**2 - الموارد المائية:** تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب الفرد أو نصيب وحدة المساحة من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10,8% من مساحة اليابسة فإنه يحتوي على 0,7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2,1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.

ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنا بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (1: 5) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (1:5) يضاف إلى ذلك، أن شطرا كبيرا من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقء أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة. وبصفة عامة فإن العرض الحالي للموارد المائية يتسم بالثبات النسبي، حيث تقدر الموارد المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر بنحو 257,5 مليار متر مكعب في السنة، يتم استخدام حوالي 160 مليار متر مكعب بنسبة 95,4%، وموارد غير تقليدية قدرها 11,9 مليار متر مكعب تعادل 4,6% من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية التقليدية، إذ تقدر بنحو 209,2 مليار متر مكعب تمثل 81,2% من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية

(6) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، ص 1.

(7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 63.

14,1%، أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 0,38% و 0,9% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي.

وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية على نحو 31% و 23% و 6% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية العربية.

يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من أقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو 82,7% من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

يقبل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو 1000 متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فإنه يزيد عليه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقبل عن 500 متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين 500 - 1000 متر مكعب في بقية الدول العربية.

ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع إلى زيادة الضغط على الموارد المائية مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة إلى نحو 500 متر مكعب في عام 2030.

يستخدم الجزء الأكبر من المياه في البلدان العربية للري في الزراعة وبكفاءة تعتبر متدنية بصفة عامة نظراً لارتفاع نسبة الفاقد في مياه الري وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية المتجددة في سبع دول عربية (الكويت، والإمارات، والسعودية، وليبيا، وقطر، والبحرين، واليمن) بين 2075 في الكويت و 169% في اليمن. وتتراوح النسبة في تسع دول (الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا، العراق، تونس، فلسطين، الجزائر، والمغرب) بين 99% في الأردن و 43% في المغرب.

وتتراوح نسبة السحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين 35% و 12%.

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن البلدان تكون في حالة حرجة إذا استخدمت أكثر من 40% من مواردها المتجددة للزراعة.

ويضاف إلى ذلك أيضا وقوع معظم الدول العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تقل فيها الأمطار، وتمتد فيها أكبر مساحة صحراوية في العالم، وتتميز بارتفاع معدلات الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر على مدار السنة، مما يقلل الاستفادة من مياه الأمطار، ويؤثر سلبا على المياه الجوفية من حيث ضعف التغذية السنوية. ومع أن الدول العربية لا تتميز بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة، إلا أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أحدث خلا في التوازن الطبيعي البيئي. وترتفع معدلات التبخر في الدول العربية حيث تتجاوز 2500 ملم/السنة نظرا لوقوع هذه الدول في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتشير دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى أن مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية تقدر بحوالي 8,8 مليون كيلومتر مربع. وتمثل مساحة الأراضي المتصحرة في إقليم المغرب العربي حوالي 53,4% من إجمالي تلك المساحة، يليها إقليم الجزيرة العربية بنسبة 22,2%، ثم حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة 21,5%، والمشرق العربي بنسبة 2,9%، كما تشير الدراسة المذكورة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وهناك تحديات أخرى تتمثل في شح الموارد المائية وضعف كفاءة الري، وضعف برامج استصلاح الأراضي، وتدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل بشكل عام مقارنة بمستوياتها في الدول المتقدمة، وعدم توفير المناخ للاستثمار مما جعل القطاع الزراعي هو الأقل جذبا للاستثمارات، والأضعف مردودا مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الإنفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية. والتوسع العمراني المدني على حساب الرقعة الزراعية، وتفتت الحيازات الزراعية بشكل يعيق الميكنة الزراعية.<sup>(8)</sup> وزيادة الهدر في الإنتاج نتيجة لوسائل غير مناسبة تستخدم في جني وحصاد ونقل المحاصيل وتخزينها وتصنيعها، يضاف إلى ذلك نقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية.

<sup>(8)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

### 3 - الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزها إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2017 بحوالي 413 مليون نسمة، منهم حوالي 169,86 مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو 41,23% من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبياً وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية.

وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص، ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر، إضافة إلى ذلك فإن البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي. فالتحول من الريف إلى الحضر يعني زيادة الاحتياجات الكمية بالإضافة إلى التغيير في نمط الغذاء إلى أنماط أشد ضغطاً على الموارد، كزيادة الطلب على البروتينات مثلاً. وكذلك مستويات دخول السكان، فعندما تتحقق تنمية اقتصادية وتزداد دخول السكان يزداد طلبهم على الغذاء من الناحية الكمية والنوعية. (9) والجدول التالي يبين تطور إجمالي عدد سكان الوطن العربي:

#### الجدول (1)

##### تطور إجمالي عدد سكان الوطن العربي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
413	400	387	378	370	361,2	362	إجمالي عدد السكان بالمليون
2,2	2,4	2,3	2,2	2,2	2,2	2,4	معدل النمو السكاني/ في المائة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2011 حتى 2017)

(9) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت 1998، ص 29.

يلاحظ من خلال البيانات السابقة تزايد إجمالي أعداد سكان الوطن العربي سنويا، وبمعدل نمو سنوي وسطي يقدر بحوالي 2,3% للفترة 2011 – 2017، الذي يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا إفريقيا جنوب الصحراء.<sup>(10)</sup> ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية بشكل عام، إلى ارتفاع مستوي معدلات الخصوبة، حيث لا تزال تفوق 3 مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في بعض الدول العربية<sup>(11)</sup>، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية.

وبناء على ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي إلى ازدياد الطلب على الغذاء وبالتالي ازدياد العجز الغذائي وخاصة إذا كانت هذه الزيادة مصحوبة بتدني زيادة الإنتاج والغلة مقابل النمو الكبير في أعداد السكان، وزيادة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية خاصة مع ارتفاع أسعار عدد من السلع في الأسواق العالمية. وتشير تقديرات كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال السنوات القادمة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع بنسب أكبر من زيادة الإنتاج، وتحسن الأوضاع المعيشية والتغيرات المناخية، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى حوالي 53 مليار دولار في عام 2020 بافتراض زيادة الفجوة بحدود 5% سنويا (تأثير الزيادة السكانية وزيادة أسعار السلع الغذائية).<sup>(12)</sup> وهذا التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاضم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي.

انطلاقا مما سبق يزداد القلق على مستقبل الأمن الغذائي العربي نتيجة للمعدلات المرتفعة للنمو السكاني وتزايد الطلب على الغذاء ومحدودية الأراضي الزراعية وتدهورها، واستنزاف الموارد المائية ناهيك عن نقصها وارتفاع نسبة الفاقد منها، ويزداد ذلك حدة عندما يكون مصحوبا بتوالي الأزمات العالمية في أسعار الغذاء وتعقدها.

### ثالثا: الأزمة العالمية في أسعار الغذاء

لقد جاءت الأزمة العالمية في أسعار الغذاء لتدق ناقوس الخطر بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العربي الهش أصلا. فقد شهدت أسعار الكثير من السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعات غير مسبوقه (ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 52% في عامي 2007 2008)، كما أن الأسعار المحلية في الدول النامية

<sup>10</sup> ( البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنوات مختلفة من 2011 – 2018.

<sup>11</sup> ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

<sup>12</sup> ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 69.

للكثير من هذه السلع بقيت عند مستويات مرتفعة، وذلك بالرغم من اتجاه الأسعار العالمية إلى الانخفاض تحت تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

## الجدول رقم (2)

### الأسعار العالمية للقمح والذرة (بالدولار/ طن)

السنة	القمح الأمريكي الصلب	القمح الأمريكي الناعم	الذرة الأمريكية الصفراء
2004/2003	161	149	115
2005/2004	154	138	97
2006/2005	175	138	104
2007/2006	212	176	150
2008/2007	361	311	200
2010/2009	228	171	148

المصدر:

Food and Agriculture Organizations (FAO), Crop Prospects and Food Situation. No.3 (New York : FAO,2009).

تشير البيانات السابقة إلى أن الحركة التصاعدية في الأسعار واضحة منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كانت حدة الارتفاع قد زادت كثيرا في 2007/2006 (21% للقمح الصلب، و27% للقمح الناعم، و44% للذرة الصفراء)، وفي 2008/2007 (70% للقمح الصلب، و77% للقمح الناعم، و33% للذرة الصفراء). وعندما بلغت الأسعار الذروة في منتصف عام 2008، فإنها أخذت في التراجع، وإن بقيت في عام 2009 عند مستويات أعلى كثيرا مما كانت عليه في 2006/2005 (بنسبة 30% للقمح الصلب، و24% للقمح الناعم، و42% للذرة الصفراء). وعموما فليس من المتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء إلى ما كانت عليه قبل الأزمة قبل تغير الأوضاع واستقرار الإمدادات.

وقد استمرت الأوضاع المحلية للغذاء في الدول النامية عند مستويات مماثلة أو أعلى مما كانت عليه قبل وقوع الأزمة، وذلك بالرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للغذاء، ففي 46% من الحالات، كانت أحدث الأسعار المحلية أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. وفي 13% من الحالات، فاقت هذه

الأسعار أي مستوي سابق لها. وقد أرجعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هذا الوضع إلى عدة أسباب تتباين من إقليم إلى آخر، لعل أبرزها:<sup>(13)</sup>

- انخفاض الإنتاج المحلي

- تأخر وصول الواردات

- النزاعات المحلية

- ازدياد الطلب بفعل ازدياد الدخل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

- الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية

- العقبات أمام نقل الغذاء

- ارتفاع نفقات النقل

- التغييرات في سياسات الغذاء والتجارة.

وثمة توافق على أسباب الطفرة في أسعار الغذاء في عامي 2007 و2008. وأبرز هذه الأسباب، حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ما يلي:

أ - ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف نقله بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ب - نقص الإنتاج في عدد من الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، ولاسيما في الدول النامية.

ج - تزايد الطلب على الغذاء، ولاسيما في الدول النامية في آسيا.

د - تزايد الطلب على بعض المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل كردة فعل للارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية.<sup>(14)</sup>

ومما زاد الطين بلة أن هذه العوامل قد جاءت على خلفية انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الغذائية انخفاضاً تاريخياً، الأمر الذي زاد من حدة ارتفاع أسعار هذه الحبوب في الأسواق العالمية. كما تفاقمت

<sup>(13)</sup> إبراهيم العيسوي، تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، القاهرة 2010، ص 17.

<sup>(14)</sup> منظمة الأمم المتحدة، للأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2008، الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، روما 2008، ص101.

مشكلة الارتفاع في الأسعار مع اتجاه عدد من الدول لتخفيض أو حظر صادرات الغذاء. وقد أسهمت أسباب أخرى في ارتفاع الأسعار، مثل تقلبات الطقس والكوارث الطبيعية، والمضاربات على أسعار المحاصيل الغذائية. وفي ضوء ما سبق تزداد صعوبة إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة في ظل الانكشاف الغذائي العربي.

#### رابعاً: تباينات مؤشرات الأمن الغذائي العربي

توجد هناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر الدول ثراءً، وعلى المستوي العام، فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، عند نسبة تقارب 10% من السكان، أي حوالي 46 مليون نسمة، منهم 25% من الأطفال.<sup>(15)</sup>

ولم يعد خافياً أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات في المنطقة، والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستويين المحلي والأسري، وذلك على عكس المسببات للثورات التي تندلع في أقاليم أخرى، كما هو حال دول أوروبا الشرقية مثلاً، حيث عادة ما تنشأ بسبب فساد الحكام وضعف الحكومات.

وهناك بعض الدول العربية، كما الحال بالنسبة إلى مصر واليمن والمغرب مثلاً، التي يمثل فيها دعم الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلبات الأسعار، ولكن المشكلة هي في ارتفاع كلفة هذا الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة، أو يساء استخدامه لغايات تجارية، كما يجب أن يعاد النظر في هيكلته ليوجه إلى الفئات المحتاجة والمحرومة، بما يفعل دوره ويحد من الهدر والإنفاق غير المجدي الذي يمكن توفيره واستخدامه في سبيل توفير شبكات الأمان الغذائي على أسس مستدامة.

ومن ناحية ثانية فإن التقلبات المناخية الحادة ولاسيما حالات الجفاف، تعمل على مضاعفة المخاطر في مجال الاضطرابات المدنية المرتبطة بالأمن الغذائي، ولذلك فإنه من المهم جداً اعتماد الاستراتيجيات التي تتأقلم مع هذه التقلبات، إن على المستوي الزراعي والأسر الزراعية، أم على مستوي سياسات توزيع الدخل من خلال تعزيز فرص خلق مصادر متنوعة للدخل للأسر الفقيرة وكذلك للأسر المتوسطة الدخل.

<sup>15</sup> (الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة العربية، نحو مقارنة جديدة للأمن الغذائي العربي، القاهرة 2014، ص 4.

## خامسا: الانكشاف الغذائي العربي

لقد نتجت أزمة الغذاء عن أسباب جوهرية تتجاوز ما شاع الحديث عنه، من: نقص الإنتاج بسبب الظروف المناخية غير المواتية والكوارث الطبيعية وتزايد الطلب على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل والطلب المتزايد على الغذاء من جانب الدول الآسيوية الصاعدة.

إن هذه الأسباب حقيقية، ولكنها لا تكشف عن جذور الخلل العميق والهيكلية في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء الذي حال لسنوات متعددة دون مواكبة عرض الغذاء للطلب المتزايد عليه، ولا سيما في الدول النامية. وطبقا لتقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن هذا الخلل يرتبط من جهة العرض بضعف أو نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي الغذائي، وهو ما أشار إليه أيضا البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام 2008.<sup>(16)</sup> وفي تقرير آخر يربطه بالانخفاض الطويل المدى والمزمّن للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، كما تكرر ذكره في البيان المشترك لقمة الثماني بشأن الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في يوليو 2009. ويرتبط هذا الخلل من جهة الطلب باستمرار الفقر عند معدلات مرتفعة، مما حد من القوة الشرائية المتاحة لقطاعات واسعة من السكان، وحال دون حصولهم على احتياجاتهم الغذائية. ويضاف إلى ذلك النتائج التي أسفرت عنها السياسات الاقتصادية المعروفة (بتوافق واشنطن) التي طبقت في البلدان العربية ومعظم الدول النامية، وكذلك سياسة المعايير المزدوجة التي تطبقها الدول المتقدمة الغنية المسيطرة على منظمة التجارة العالمية، حيث تدعو الدول النامية إلى تحرير زراعتها وتجارتها الزراعية بينما تستمر هي في تقديم الإعانات السخية إلى مزارعيها وإلى الصادرات الزراعية.

ولعل أبرز العوامل الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات طويلة، ولم تكن أزمة الغذاء إلا تعبيراً عن تفاقمها، هو نقص الطاقة الإنتاجية في مجال الغذاء في الدول النامية، وبخاصة في الدول التي تركز اقتصاداتها على قاعدة زراعية عريضة، وذلك على امتداد الفترة من عام 1970 حتى عام 2001. فخلال هذه الفترة شهدت الكثير من الدول النامية ركوداً أو نقصاً في متوسط نصيب الفرد من إنتاج السلع الغذائية الأساسية.

وثمة عامل هيكلية آخر أسهم بوجه خاص في العجز المزمن لإنتاج الحبوب عن تلبية الاحتياجات المتزايدة إليها، ألا وهو التحويل المتزايد للحبوب - ولا سيما الذرة وفول الصويا - إلى إنتاج اللحوم، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي خلال الأربعين عاماً الماضية. ومن المعروف أن عملية تحويل الحبوب إلى لحوم - بدلاً من استهلاكها المباشر كغذاء للبشر - تنطوي على فقدان نحو 95% من

<sup>(16)</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008.

السرعات الحرارية التي تحتويها الحبوب.<sup>(17)</sup> وإذا كان استهلاك اللحوم يتزايد مع الارتفاع في المتوسط العام لدخل الفرد فإن معدل التزايد في الاستهلاك يرتفع بدرجة أكبر مع ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل على النحو الحاصل في الاقتصادات الرأسمالية، ولاسيما مع التحول لتحرير الاقتصاد وإطلاق العنان للقطاع الخاص.

وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن ركود أو نقص الإنتاج الغذائي في الدول النامية، وأن تتفاقم حالة الانكشاف الغذائي فيها خلال الفترة ذاتها التي شاع فيها تطبيق سياسات توافق واشنطن. إن نقص الطاقة الإنتاجية للدول النامية في مجال الغذاء، لا يمكن أن ينفصل عما أدت إليه هذه السياسات من تحرير للإنتاج الزراعي وتحرير للتجارة الخارجية - والداخلية - في السلع الزراعية، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومن إطلاق لقوي السوق، وتراجع في دور الدولة للزراعة، سواء في جانب الاستثمار الزراعي، أو في جانب المساندة الحكومية للإنتاج الزراعي، أو في جانب الدعم الزراعي، ومن تفكيك للمؤسسات التي كانت للدولة دور مهم في إدارتها (مثل هيئات التسويق الحكومي)، أو في الإشراف عليها ومساندتها (كالجمعيات التعاونية). وقد خلفت هذا التطورات عجزا استثماريا وفراغا مؤسسيا لم يتمكن القطاع الخاص من ملئهما، كما أنها قد أسفرت عن خلل كبير في توزيع الدخل، أدي بدوره إلى انحياز الإنتاج الغذائي إلى صالح سلع الأغنياء على حساب سلع القطاع الأكبر من ذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة.

ولا يمكن فصل تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية وسائر الدول النامية عن المنافسة غير المتكافئة التي تعرض لها المنتجون المحليون - وخاصة صغار المزارعين - من جانب الواردات الغذائية الرخيصة من الدول المتقدمة التي استمرت في تقديم الدعم السخي لمزارعيها ولصادراتها الزراعية. لقد ترتب على هذه المنافسة غير المتكافئة تدهور حاد في الإنتاج الزراعي المحلي، وإفقار قطاع واسع من صغار المزارعين، بل وهجران نسبة منهم للزراعة.

وفي ظل التوجه التصديري لسياسات توافق واشنطن، تحولت نسبة لا يستهان بها من الموارد من إنتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج محاصيل التصدير. وطبقا لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأوضاع في 23 دولة نامية أسفر تحرير التجارة عن تزايد معدل الواردات الغذائية إلى هذه الدول إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل تطبيق هذه السياسة.<sup>(18)</sup>

<sup>17</sup> إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>18</sup> إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وهذه السياسات التحريرية هي السياسات ذاتها التي انطوت عليها اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية من خلال التزام الدول الأعضاء بتخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية أمام الواردات الزراعية، سواء أكانت هذه الحواجز تعريفية (جمركية) أم غير تعريفية (فنية وما إليها)، وتخفيض الدعم الزراعي، وإلغاء أنواع محددة منه كانت الدول النامية تعتمد عليها في تحفيز مزارعيها علي زيادة إنتاجهم، وبالرغم من الحديث المتكرر في اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الأخرى في منظمة التجارة العالمية عن تشوهات الأسواق والأسعار، فقد تجاهلت عدد من التشوهات المهمة، مثل تلك الناتجة من النفوذ الضخم للشركات الاحتكارية الكبرى المتعدية الجنسيات في الأسواق الزراعية.

ولا يمكن إغفال أثر اتفاقيات أخرى لمنظمة التجارة العالمية، وبخاصة اتفاقية الدعم، واتفاقية الخدمات، واتفاقية حماية الملكية الفكرية، في فتح الأسواق والإضرار بالمنتجين المحليين في الدول النامية، وفي رفع كلفة الإنتاج الزراعي الغذائي، وزيادة الانكشاف الغذائي. لقد حالت اتفاقية الدعم دون تقديم الحوافز الضرورية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي، كما فتحت اتفاقية الخدمات الأسواق المحلية أمام منشآت التجارة والتوزيع الأجنبية (بما في ذلك انتشار مخازن السبر ماركت التابعة للشركات المتعدية الجنسيات)، وعمت على طرد نسبة غير قليلة من صغار التجار من السوق. كما أسفرت اتفاقية حماية الملكية الفكرية عن تقوية نفوذ الشركات المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات، وإلى رفع كلفة هذه المدخلات، فضلا على تزايد الاعتماد على هذه المدخلات المستوردة.

إجمالاً لقد تعمقت أزمة الغذاء، وتزايد الانكشاف الغذائي للشعوب العربية، وسائر شعوب الدول النامية، مع التحول إلى الانفتاح الاقتصادي وسياسات توافق واشنطن، الذي حظيت بقسط وافر من النقد. إن هذه السياسات لم تسفر فقط عن إعاقة تحقيق هدف الأمن الغذائي العربي (بتناقص الطاقة الإنتاجية المحلية في مجال الغذاء واتساع نطاق الفقر)، بل إنها أخفقت في إحداث التنمية الشاملة والمطرده والعادلة التي تنشدها الدول العربية وسائر الدول النامية.

ويعاني الوطن العربي من عجز غذائي يزداد حدة، تجاوز كونه يشكل عبئا ثقيلا يضغط علي ميزانيات الدول إلى عائق يمنع التطوير والتنمية.<sup>(19)</sup> فارتفاع فاتورة الغذاء بشكل مضطرد، وخصوصا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية تشكل أرقاما لا تستطيع موارد هذه الدول توفيرها ضمن بنية اقتصاداتها الحالية، وتتسع دائرة الفقر والبطالة، وعجز الخدمات عن تسيير عملية التنمية وتلبية احتياج التوسع السكاني، ويؤدي كل ذلك إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة. ونظرة علي موارد الدول العربية

<sup>(19)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص107.

تشير بوضوح إلى الأسباب الكافية وراء هذا العجز والتي تتمثل في تحديات استثمار المياه والأراضي والطاقات البشرية الهائلة.

وبناء على ما سبق يزداد الوضع صعوبة على تحقيق الأمن الغذائي العربي في البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية التي أنتجتها الاتفاقيات الدولية التي نتجت عنها السياسات التحريرية السابقة التي ولدت نوعا من الاحتكارات في الأسواق الزراعية العالمية والسيطرة عليها من طرف الدول المتقدمة.

### سادسا: الاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية

تشكل حالة تركيز الإنتاج الزراعي في يد الشركات العالمية ومن خلالها الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات تهديدا للأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية التي تعتبر أسواق بائعين، ومن ثم يقع فيها المشتري تحت رحمة البائع، وكلما ازداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية، ازداد تعرضها لاستغلال هذه الشركات، مع احتمال مواجهتها صعوبات جمة في الحصول على احتياجاتها في بعض الأحيان، وذلك حتى عندما تتوافر لديها القوة الشرائية اللازمة.

ويتداخل نفوذ الدول مع نفوذ الشركات الكبرى في الأسواق العالمية للسلع الزراعية والغذائية، فثمة عدد محدود من الدول التي لديها فائض من إنتاجها يسهم بنسبة كبيرة في صادرات عدد من السلع الزراعية والغذائية الأساسية، وذلك في مواجهة عدد ضخم من الدول التي تعد مستوردا صافيا لهذه الدول.

ويتركز نحو 75% من صادرات القمح بيد 6 دول هي: الولايات المتحدة 23,6%، وكندا 12,7%، وفرنسا 13,4%، وأستراليا 12,7% والأرجنتين 8,1%، وألمانيا 4,1%. كما سيطرت نحو 5 دول على نحو 90% من صادرات الذرة الشامية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية 53,6%، والأرجنتين 13,1%، والصين 10,3%، وفرنسا 8,2%، والبرازيل 4,1%. أما في حالة فول الصويا، فإن ثلاث دول فقط تسيطر على 90% من صادراته، وهي: الولايات المتحدة 46,3%، والبرازيل 31,1%، والأرجنتين 12,9%. وتخف درجة التركيز بالنسبة إلى البذور الزيتية الأخرى، حيث تسيطر 9 دول على 80% من صادرات بذور عباد الشمس، بينما تسيطر 4 دول نامية على نحو 57% من صادرات بذور السمسم.

ويصل التركيز درجة عالية فيما يتعلق بصادرات الزيوت النباتية، خاصة زيت الذرة الذي تنفرد الولايات المتحدة بنحو نصف صادراته، وزيت النخيل الذي تسيطر على 88% من صادراته دولتان هما ماليزيا واندونيسيا، وزيت الصويا الذي تسهم الأرجنتين والبرازيل بنحو ثلثي صادراته، وزيت عباد الشمس الذي

يأتي أكثر من نصف صادراته من الأرجنتين وأوكرانيا. كما تسيطر 3 دول علي نحو نصف الصادرات العالمية للسكر، وهي البرازيل وتايلاند وكوبا.<sup>(20)</sup>

ويلاحظ أن الولايات المتحدة تصدر قائمة كبار المصدرين بنسب تتراوح بين الربع وما يزيد قليلا علي النصف في حالة 5 سلع غذائية أساسية، وهي القمح 23,6%، وفول الصويا 46,3%، وزيت الذرة 49,3%، والذرة الشامية 53,6% والذرة الرفيعة 85%.

انطلاقا من ما سبق باتت الدول العربية مطالبة بمواجهة التحديات التي تهدد الأمن الغذائي العربي سواء منها ما تعلق بالنمو السكاني المرتفع والاستغلال الجائر للموارد الزراعية المحدودة والانكشاف الغذائي العربي في ظل الارتفاع المتزايد للأسعار العالمية للسلع الغذائية الزراعية الناتج عن الاحتكارات التي تسيطر علي مصادر الغذاء العالمي، وبالتالي يجب تبني سياسات تخفف من حدة الصعوبات السابقة وتكون سبيلا لتيسير الوصول إلى الأمن الغذائي العربي المنشود.

## سابعاً: سبل مواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي

### 1 - تحرير الإرادة الوطنية:

تعتبر الأزمات التي تصيب إنتاج الغذاء وأسعاره، والمخاطر المتزايدة التي تحيط بالتعامل مع الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية، تجعل معالجة الانكشاف الغذائي العربي، واستهداف تأمين الغذاء الكافي والأمن للشعوب العربية على نحو مستدام، هدفاً لم يعد يحتمل التأجيل أو الفتور والتراخي في السعي إلى تحقيقه.

إن هذا الهدف ممكن إذا انطلق العرب نحو تحقيقه بجهد جماعي متناسق، يعزز ما يبذل من جهود على المستوي القطري من جهة، وما يبذل من جهود بالتعاون مع سائر الدول النامية من أجل إحداث تعديلات في البيئة الدولية تعزز التنمية الشاملة لهذه الدول، ولاسيما في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة بالقضايا الدولية.

إن الوطن العربي لا يفتقر إلى استراتيجيات للتنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي العربي، فما أكثر الوثائق التي أعدت على امتداد أكثر من ثلث قرن لبلورة مثل هذه الاستراتيجيات، وكان من ضمنها

<sup>20</sup> ( عبد القادر دياب وآخرون، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 213، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2009.

الاستراتيجيات التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007، ولا يعوق الوطن العربي عن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات سوي أمرين:

أ - القيود على الإيرادات الوطنية العربية المرتبطة بأوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية للدول المتقدمة، ومحاولة تحويل الوطن العربي إلى دائرة نفوذ لهذه الدول، واحتلال أجزاء منه، وإقامة قواعد عسكرية في أجزاء أخرى. وهذا في الواقع هو جوهر ما يشار إليه عادة بغياب الإرادة السياسية لدي النظم العربية، وهو ما يحول دون تبني سياسات للتنمية المستقلة من جهة، ويعرقل التقدم على طريق العمل العربي المشترك من جهة أخرى.

ب - غياب ضغوط شعبية كافية على النظم الحاكمة، وعجز القوي السياسية الحزبية وغير الحزبية - لأسباب من داخلها وأخرى من خارجها، متمثلة في القيود التي تفرضها النظم الحاكمة على نشاطاتها. عن توليد هذه الضغوط أو تنميتها إذا تفجرت بتحركات عفوية، ومن ثم فشلها في إحداث الحشد الشعبي والتعبئة الجماهيرية حول الوجهات البديلة للتنمية والتكامل العربي.

## 2 - الاستحواذ على التكنولوجيا:

يتعرض معظم الأقطار العربية بصورة متزايدة لمشاكل عدم مواكبة إنتاج الغذاء للنمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم فإن توفير بنية أساسية محفزة للتنمية الزراعية المتسارعة لتحقيق الأمن الغذائي أمر بالغ الحيوية، إذ يمتلك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فائض للتصدير من السلع الغذائية النباتية والحيوانية، حيث تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد ويقع الجزء الأكبر منها في السودان الذي تتوفر فيه مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية.<sup>(21)</sup> هذا فضلا عن إمكانيات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وتطوير أنظمة البحث العلمي. وبالتالي فإن أي استراتيجية للارتقاء بالزراعة، ومن ثم إنتاج الغذاء، لا بد أن تعطي أولوية للاستحواذ على التكنولوجيا باعتبارها الأداة الفعالة لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة المحدود، وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض الأفكار للاسترشاد بها من أجل الاستخدام الفعال لقدرات العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بأربعة موضوعات رئيسية:

أ - بناء جهاز بحث علمي مرتبط بقضايا التنمية الزراعية، قادر على توليد فائض مستمر من التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة.

<sup>(21)</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 70.

ب - بناء جهاز إرشادي قوي، ومرتبطة بالجهاز البحثي بصورة فعالة، قادر على نقل منجزات العلم والتكنولوجيا، أي التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة، إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها بنجاح.

ج - الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية، وللموارد الزراعية، بهدف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية.

د - إعداد الإنسان المستقبلي للتكنولوجيا والمستخدم لها إعدادا سليما، وبعبارة أشمل التعليم والتدريب للموارد البشرية.

ويضاف إلى ما سبق البحث العلمي والتطوير المرتبط بالإنتاج، ومن ثم التنمية، والوعي بالمحددات البيئية، هو العنصر القائد لعملية التنمية الزراعية المستدامة وهو ليس فقط ذا عائد اقتصادي، ولكن أيضا هو الذي يفتح الآفاق الجديدة، وهو القادر على استشرف المستقبل وتشكيله، بل وعلى إحداث اختراقات قد تبدو في الوقت الحالي مستحيلة. ولمواجهة مشكلة الغذاء بالتركيز الواجب الذي تستحقه، ينبغي توجيه الاهتمام الكافي لنظم وأساليب البحث الزراعي، وإعادة تشكيلها وصياغتها وتوجيهها بما يتلاءم وحجم التحديات المطلوب منها مواجهتها. ولكي يحقق البحث العلمي الزراعي ما هو مطلوب منه، ينبغي أن ينظم في برنامج وطني مرتبط بالتنمية الزراعية.

لقد تكرر التأكيد على أن وضع الأمن الغذائي العربي في ظل معدلات ازدياد الفجوة بشكل كبير يتطلب القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي وبالتالي مواجهة العجز الغذائي وتتمثل في<sup>(22)</sup>:

- اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.

- تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثة، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية.

- تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على مكافحة التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.

<sup>22</sup> ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 70.

- الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.

- وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محليا، وبنمط الملكية الزراعية، واستخدامات الأراضي.

- تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البني المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.

- تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي لمساعدة الفقراء.

إن تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي.<sup>(23)</sup> وخلق بيئة فعالية لجذب الاستثمارات الزراعية، وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة واستغلال أعداد الثروة الحيوانية الهائلة وزيادة التجارة البينية العربية التي تتمتع بميزات نسبية وتطوير الريف والاستحواد علي التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العلمية في التقانات الزراعية، والتوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى تطوير البنية المؤسسية والهيئات التي تقود القطاع الزراعي ورفدها بالكفاءات العلمية، والعمل علي تطويرها باستمرار في كافة مشروعات الري والمشروعات الزراعية المختلفة، وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

وخلاصة القول ينبغي على المؤسسة البحثية الزراعية القائمة بمسؤولية البحوث الزراعية، أن تتولي القيادة وتأخذ زمام المبادرة في استكشاف الآفاق القريبة والبعيدة، وأن تسهم إيجابيا في تشكيل المستقبل برؤية مسبقة، ولا تتوقف عند المشاكل الآنية أو تقبع بانتظار ما قد يطرأ من مشاكل، وأن تبلور خططا عملية للمستقبل في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تولد فيضا مستمرا من التكنولوجيات الجديدة والمناسبة وتبلورها في نظم إنتاجية وزراعية متكاملة قادرة على الارتقاء بالإنتاج الزراعي.

<sup>(23)</sup> ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ولم تعد أساليب الإنتاج والاستثمار الزراعي التقليدي قادرة علي تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل الزيادة السكانية في الدول العربية، ولم يعد التوسع في المساحات المزروعة، وتخصيص كميات أكبر من المياه كافيا لتحقيق زيادة معتبرة في الإنتاج لتغطية الفجوة وتحقيق الأمن الغذائي، وأصبح القطاع الزراعي يواجه تحديات بنيوية تتمثل في قدرة الموارد الإنتاجية، وجاذبية الاستثمار الزراعي، واستقرار الريف، وتنافسية المنتجات الزراعية في الدول العربية علي استنباط ونقل وتوطين التقانات الملائمة، في وقت تعاضم فيه دور المعرفة التقنية في الإنتاج والاستثمار والتسويق، وازداد عائد البحوث العلمية وتسابقت الدول في تحويل المعرفة إلى ثروة عبر البحث واستخدام التقانات الحديثة والمتطورة باستمرار.

يقدر الباحثون أن أكثر من 50% من النمو التراكمي للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى التقدم التقاني، وأن أكثر من 50% أيضا من نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبني علي الانجاز العلمي والتقاني.<sup>(24)</sup>

وتخصص الدول المتقدمة أكثر من 2% من الدخل القومي للبحث العلمي والتقني مقابل 0,3% في الدول العربية، مع الفارق الهائل بين حجم الإنتاج المحلي في هذه الدول، وبين مثيله في الدول العربية.

وحيث أنه لم يعد امتلاك الموارد التقليدية (الأرض، المياه، اليد العاملة) تنافسيا مقارنة بالميزات التفصيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، وهو ما يظهر جليا في الدول العربية من خلال تفاقم العجز الغذائي والفقير المائي، وزيادة استيراد الغذاء. فقد أصبح استخدام التقنية وتطويرها هو أحد أهم الحلول لتلبية الاحتياجات من السلع الغذائية في الدول العربية.

لقد أتاح استخدام التقانات الحديثة مجالات رحبة لتطوير الزراعة وكفاءة استغلال الموارد، وتحقيق عائد مجزي من الاستثمار الزراعي، واتسعت تطبيقات التقنية في الزراعة لتشمل، تقنية المعاملات الزراعية، وإدارة واستصلاح التربة واستخدام الأسمدة والمبيدات، وتطبيقات مكافحة الحيوية للأفات والأمراض النباتية والحيوانية، وتحسين واستخدام التقاوي والبذور المحسنة، وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقنية الكيماوية، كما تطورت بحوث التقانات الحيوية لتشمل زيادة كثافة التمثيل الضوئي في النبات والتخصيب الحيوئي للتربة، واستخدام الزراعة النسيجية للإنتاج الغزير والسليم، وإنتاج نباتات متحملة للإجهاد البيئي والملوحة والجفاف، وأصناف متحملة للإصابة بالآفات الحشرية، وبحوث تعديل خصائص المحاصيل، وبحوث المقاومة الحيوية، وإنتاج نباتات مقاومة للحشرات ومسببات الأمراض.

<sup>24</sup> ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 64.

وفي مجال الإنتاج الحيواني فقد شملت تحسين إنتاجية الحيوانات، وتشخيص الأمراض، ودراسة الخرائط الجينية للحيوانات، والإخصاب ونقل الأجنة، وبحوث الجينات المتعلقة بالحجم والجنس ومعدلات التناسل في الأسماك.

وفي مجال الموارد المائية فقد تم التركيز على تعزيز دور البحوث في إدارة الموارد المائية، وتطوير البذور المقاومة للجفاف واحتياجات مائية أقل، والتوسع في نظام التربة البديلة والزراعة العضوية، وتوطين ونقل تقانات معالجة المياه وإعادة استخدامها، ورصد العوامل المناخية إضافة إلى التوسع في مجالات التقانة الأخرى، وأهمها تطوير تقانات ملائمة في الإنتاج والتسويق، وحفظ المحاصيل والأغذية، وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية، وتقانة تحليل المعطيات والمواصفات للأصناف المبتكرة. ويتطلب ذلك أن تزيد الدول العربية من جهودها في تطوير مراكز الأبحاث لتتماشي وتقترب على الأقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة، واستقطاب الباحثين والعقول المهاجرة، وتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات، ودعم أجهزة الإرشاد الزراعي، وربط شبكة البحوث الزراعية العربية، والتوسع في إنشاء الحضانات التكنولوجية المهتمة بالزراعة، وتخصيص موازنات كافية بنسب متطورة لتعزيز البحوث الزراعية في الدول العربية بما يتماشى مع الاحتياجات الملحة للتطوير الزراعي وبما يمثل النسب المخصصة في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى تنمية وإعداد الكادر البشري للنهوض بالتنمية الزراعية.

### 3 - تنمية الموارد البشرية القائمة بعملية التنمية الزراعية:

يعتبر التقدم التكنولوجي هو المدخل الأساسي لتحقيق الزيادات في الإنتاجية والإنتاج الكلي المطلوب بشدة، هذا التقدم يتطلب بالضرورة كوادر بشرية على مستوى أعلى من المهارة الفنية والإدارية. ومن ثم فإن الموارد البشرية لا بد أن تواكب التقدم التكنولوجي إذا كان لهذا الأخير أن يحقق الأهداف المرجوة منه. وهكذا، إذا كانت التنمية الزراعية تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإن الإنسان هو أدواتها ومنجزها.

إن النجاح أو الفشل في النهوض بالزراعة وتحقيق الثروة الجديدة القائمة على التنمية المتسارعة والمستدامة، يعتمد في المقام الأول على الإنسان بدء من المزارع الصغير في أي حقل وفي أي مكان، وإلى المسؤول الأول عن الزراعة، مروراً بعشرات الآلاف من الفنيين والمرشدين الزراعيين والباحثين والعلماء وقادة التنمية. إن هؤلاء جميعاً يجب أن يتشكل لديهم إدراك واضح جلي بالأغراض والأهداف الوطنية للتنمية الزراعية، وأن يكتسبوا القدر المناسب من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائهم أدوارهم بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة. وهذا يعني أن تتوفر لديهم قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف ثم الإعداد الجيد والتدريب.

ويحدد وارتون أربع فئات من المشاركين في التنمية الزراعية يؤثر تعليمهم وتدريبهم في نجاح التنمية الزراعية:

أ - المزارعون من ملاك أو أصحاب مشروعات زراعية أو مستأجرين أو عمال زراعيين... الخ.

ب - أولئك الذي يخدمون المزارعون مباشرة - الباحثون والمرشدون الزراعيون.

ج - أولئك الذين يخدمون المزارعون بطريقة غير مباشرة - وموردو مدخلات الإنتاج، التجار... الخ.

د - القادة ومتخذي القرارات.

وما يهمننا في المقام الأول هو الفئتان الأولى والثانية، وكما أن لكل شريحة أو فئة دورها المتميز في عملية التنمية الزراعية، فإن لكل فئة احتياجاتها من التعليم والتثقيف والتدريب ولا شك في أن هناك جهدا كبيرا يبذل في كل الأقطار، وليس هناك من يبدأ من فراغ، ولكن المطلوب هو فعالية أشد لتحقيق إنجاز أكبر خلال وقت أقصر.

وهذا يعني حشد الجهود الوطنية للارتقاء بالإنسان القائم بالتنمية الزراعية، هذا الحشد يجب أن يتركز على ثلاث ركائز أساسية تشمل:

- ❖ توفير حد أدنى من التعليم ومن المستوي الثقافي لجموع المزارعين توفر الأرضية الثقافية السليمة الخاصة على تقديس العمل الجاد المثمر، بمشاركة فعالة للمؤسسات التعليمية والإعلامية، ومستويات أعلى من التعليم والإعداد والتدريب للشرائح الأخرى تتناسب والواجبات الملقاة على عاتقهم.
- ❖ برامج للإعداد والتدريب، لا يستهدف الارتقاء بكفاءة الأداء فقط، بل أيضا تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية لحل المشاكل وخلق طريق التقدم، والقدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في ذلك - بتوفير الفرص للأفراد لاكتساب المهارات العلمية المناسبة، والمعرفة، والكفاءة، والارتقاء بمستوياتهم تبعا لنتامي قدراتهم. وأن تركز فلسفة التدريب على ثنائية الغرض، أي التدريب من خلال العمل والإنتاج.
- ❖ المشاركة الإيجابية للمؤسسات البحثية والإرشادية في إعداد وتدريب القوي البشرية بشكل كامل. وفي هذا الصدد يذكر ليجانس ولوميس<sup>(25)</sup>، أن الركائز الأساسية لتعليم الريفيين في الدول النامية ينبغي أن تعتمد علي أن التغيير الدائم يأتي فقط من داخل الإنسان ذاته، وأن التغيير في رغبات الناس وفي مشاعرهم وميولهم وقدراتهم، التي تساعد على تهيئة أنفسهم للتعامل مع الظروف المحيطة بهم بنجاح، يحتاج عادة إلى استخدام عامل منشط خارجي للتحفيز والتوجيه، ومن ثم ينبغي إنشاء مؤسسات

(25) نقلا عن محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص314.

لحفز التغيير، وأن تعمل هذه المؤسسات بكفاءة لتحقيق هذا الغرض. ويلخصان نتائج الإسهام الرئيس للتعليم العام في زيادة الإنتاجية الزراعية فيما يلي:

- ✓ يوفر للزراع المهارات الأساسية - القراءة والكتابة والحساب التي:
- تسهل إطلاعه واستحواده على المعارف التكنولوجية
- تمكنه من الاحتفاظ بسجلات للمزرعة
- تمكنه من إجراء الحسابات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن المزايا الاقتصادية للمدخلات المقترحة عند المفاضلة بينها.
- ✓ يحسن من عقلانية المزارع بما يجعل من السهل عليه تخطي المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعوق التقدم.
- ✓ يزيد قدرته على السؤال والتحقيق واستخلاص المعلومات، ومن ثم زيادة قابليته لتقبل الأفكار والفرص والوسائل الجديدة.
- ✓ يغير القيم والتطلعات، ومن ثم يقوي الإدارة في الترشيد الاقتصادي، ويسهل تبني التكنولوجيا الجديدة.

كذلك ليس من جدال في أن أي برنامج جاد للتدريب والإعداد ينبغي أن يضمن أن تتوفر لكل فرد في المجال الزراعي، وأيا كانت مسؤولياته، الفرص والدوافع للتعلم، بما يؤدي إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة تتمثل في اكتساب المهارات الزراعية الأساسية، والاستحواد على (المعرفة التخصصية) اللازمة لإكسابه الفعالية في أداء الواجبات الملقاة على عاتقه، واكتساب (الكفاءة الإدارية) التي تمكنه من تنظيم جهوده الشخصية. إن اكتساب (المهارات الزراعية) الأساسية ضروري لجميع المشتغلين بالتنمية الزراعية.

ولا شك في أن النتائج المرجوة من تطوير التعليم الأساسي، ومن محور أمية الكبار، تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لجني ثمارها. ومن ثم يجب إعطاء أهمية كبرى لتثقيف العنصر البشري الذي في سن العمل. ومن الضروري حشد جهود جميع الأجهزة التثقيفية، لنشر الوعي الثقافي الذي يركز على قضايا محددة مرتبطة بالتنمية الزراعية، منها: محاربة ظاهرة العزوف عن العمل؛ والحض على العمل الجاد المثمر، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي في أداء الواجبات، والتعريف بوضوح بأبعاد مشكلة التنمية الزراعية وضرورتها للوطن، والاحتياجات والأهداف الوطنية وعلاقتها جميعها بالجهود الفردية للمواطنين، ومن ثم إشعارهم بأهمية دور كل منهم، إذ من إحساس الفرد بأهمية الدور الذي يقوم به للمجتمع والوطن، يتولد لديه الإخلاص والاجتهاد وتنمية الإحساس بسرعة الإيقاع التي يتميز بها العصر الحديث وأهمية عامل الوقت، وأن ما ينجز في ثلاث سنوات من الأفضل إنجازه في سنة واحدة متى كان ذلك ممكناً، وترشيد

استخدام الموارد المائية وصيانة الأرض الزراعية والمحافظة علي البيئة... الخ. هذا بالإضافة إلى خلق مناخ اقتصادي ملائم.

#### 4 - المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية:

عندما تنجح المؤسسة البحثية في توليد تكنولوجيات جديدة ونظم زراعية متطورة يمكن أن تحقق مكاسب للمنتجين، سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج، وعندما تقوم المؤسسة الإرشادية المنوط بها نقل هذه التكنولوجيات والنظم الزراعية الجديدة إلى الزراع بعملها علي خير وجه، لا يعني هذا أن هذه التكنولوجيات والنظم الزراعية سوف تطبق، وأن المكاسب المتوقعة منها سوف تتحقق، إذ لا بد للوصول إلى هذا الهدف أن يتبناها الزراع والمنتجون.

هؤلاء المزارعون والمنتجون لن يتبنوا أي تكنولوجيات أو نظم مزرعية جديدة مالم تتوافر لهم، بالإضافة إلى الثقة في هذه التكنولوجيات والنظم الجديدة وفي المكاسب التي يمكن أن تحققها مجموعة من الشروط يمكن أن نطلق عليها مجتمعة مناخا مشجعا ومحفزا للمنتجين، لتبني التكنولوجيات والنظم الجديد وتحقيق المكاسب المأمولة منها.

وفي هذا الصدد، لا يختلف صغار المزارعون عن كبارهم، حتى أولئك الأقل حظا من التعليم عن أولئك الأكثر تعليما، فهم جميعا يهتمون بتحسين ظروفهم الاقتصادية، وهم جميعا يحتاجون إلى المناخ الذي يحفزهم علي العمل ويعطيهم الأمل في الحصول علي مكاسب مقابل هذا العمل.

وبصفة عامة، إذا تتبعنا العملية الإنتاجية الزراعية زمنيا، نجد أنه لكي يقبل المزارعون والمنتجون علي تبني إنجازات التكنولوجيا الحديثة، سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية، أو معاملات زراعية أو رعاية بيطرية، أو نظم إنتاج متطورة.. الخ، وأن يحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب، يجب أن يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي:

أ - الحصول على مدخلات الإنتاج التي توصي بها المؤسسات البحثية الإرشادية، بصورة ميسرة ومحقة لاحتياجاتهم: زمنيا (في الأوقات المناسبة)، ومكانيا (في الأماكن القريبة منهم)، وكيميا ونوعيا (طبقا لاحتياجاتهم).

ب - الحصول علي التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج، أو أدوات ومعدات التحديث.. الخ، من خلال المؤسسات التمويلية الخدمية بشروط ميسرة، ومن دون عناء، وفي الوقت المناسب.

ج - الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر وبسعر مناسب.

د - حوافز اقتصادية مشجعة لتطبيق منجزات التكنولوجيا الحديثة، وللاستثمار في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهودهم وحسن إدارتهم للعملية الإنتاجية.

هذه المتطلبات الأساسية يمكن وضعها في إطار ثلاثة أنشطة:

- السياسات التي تتبعها الحكومة، والظروف التي توفرها لتشجيع الاستثمار بمستوياته المختلفة بدء من المزارع الصغير وحتى الشركات الكبيرة، والدعم غير المباشر الذي يمكن أن تقدمه وأن تستخدمه في توجيه الاستثمارات، والمساندة التي يمكن أن تقدمها لفتح الأسواق والتصدير والحماية من الإغراق الأجنبي، والاستثمار الحكومي المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية، مثل مشروعات تحسين خصوبة التربة، تطوير وتحسين نظم الري والصرف، الطرق والاتصالات والكهرباء... الخ، ودعم وتطوير الأجهزة البحثية والإرشادية، والتنمية البشرية.
- نظام التسويق: الذي يعتمد عادة على شبكة من الأفراد واتحاد المنتجين والجمعيات التعاونية والشركات، والذي ينبغي أن يكون عادلا - بمعنى أن يعطي للمنتج حقه كاملا ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية، وكفنا بمعنى أن يكون قادرا على تسويق المنتجات بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف. وهنا للحكومة دور كبير - دون الانغماس في ممارسة عمليات التسويق - يتمثل بوجه عام في سن قوانين ولوائح واضحة تنظم منح التراخيص وأوجه النشاط والضمانات اللازمة لمباشرة النشاط، والعقوبات في حالة الإخلال بها، ونظم مواصفات ومقاييس واضحة ومحددة... الخ، والإشراف الدقيق والصارم على تطبيق هذه القوانين واللوائح. وكذلك تشجيع جهود تحديث أساليب وأدوات التسويق بجميع مراحلها، بدء من إنشاء مراكز التجميع القريبة من مراكز الإنتاج، وتحسين وسائل النقل وطرق ووسائل التداول، والصوامع والثلاجات، والمجازر، والأسواق المركزية، ومصانع التعبئة والتعليب وتصنيع الألبان... الخ.
- مؤسسات خدمية ديناميكية: تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بدور رئيسي في قيادة عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإن تحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه، ويتوافق مع روح العصر التي تتطلب الدقة والسرعة والكفاءة، يمثل ركنا أساسيا وشرطا لا غني عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأنشطة الثلاثة تشكل نظاما مترابطا ومتكاملا لتحقيق المتطلبات الأربعة السابق الإشارة لها، واللازمة لحث المزارعون والمنتجون على تبني منجزات التكنولوجيات الحديثة، والتي ينبغي أن يكون واضحا أن العجز في أي منها يلعب دور العامل المحدد ويعطل فعل باقي العوامل.

ويذكر وورتمان وكومنجز أن جهود الحكومة كثيرا ما تركز علي بعض المكونات مثل توفير الائتمان، أو البذور أو الخدمات الإرشادية، وتكون النتيجة معدلات إنتاج مخيبة للآمال، هذا الفشل ينتج عن مواطن الضعف الأخرى في النظام، مثل المكون التكنولوجي، أو الأسواق، أو مراكز توفير مدخلات الإنتاج التي قد تكون بعيدة عن المزارع، أو الأسعار التي تدفع للمزارع التي قد تكون منخفضة كثيرا، ولا توفر لهم قدرا معقولا من الربح، وعادة لا يكون الخطأ والفشل راجعا إلى المزارع، بل يرجع إلى تصميم أو تنفيذ البرامج بما فيها مكون السياسات.

## 5 - التنمية بالاعتماد علي الذات:

إذا كان جوهر الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد علي الذات في توفير القدر الكافي والأمن من الغذاء للشعوب العربية، وتيسير حصول كل الناس عليه، وذلك بالمعني النسبي للاعتماد علي الذات، وفي الحدود التي لا تتجاوز علي معايير التخصص والكفاءة الاقتصادية بمفهومها الديناميكي، ولا تجور كذلك علي متطلبات صيانة البيئة؛ وإذا كانت الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل إنها تمتد إلى مجالات أخرى عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير... الخ.

وإذا كان الأمن الغذائي غير قابل للانفصال عن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، فضلا علي الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي؛ ومن ثم فإنه من المنطقي أن تكون استراتيجية الأمن الغذائي العربي مكونا من مكونات استراتيجية كلية وشاملة للتنمية العربية؛ وإذا كانت زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، وفي المجالات الأخرى المشار إليها سابقا، تتطلب إحداث زيادة ضخمة لأعوام متعددة قادمة في الاستثمارات، لا يتصور تدبيرها إلا بالاعتماد علي الذات من خلال تنمية المدخرات المحلية في المقام الأول.

وإذا كان إدراك هذه الغايات جميعا غير ممكن بالاعتماد أساسا على القطاع الخاص، حيث أثبتت تجربة الماضي قصور إمكانيات هذا القطاع، وقصر نظره، وتبعيته للشركات الأجنبية، وهو ما يعني ضرورة قيام الدولة بدور نشط في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي؛ وإذا كان إدراك هذه الغايات غير ممكن أيضا بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أكدت تجارب كثيرة أنه لا يتدفق إلى دولة ما بغزارة إلا بعدما تكون تلك الدولة قد قطعت أشواطاً في اتجاه زيادة مدخراتها واستثماراتها زيادة ضخمة اعتمادا على جهودها الذاتية.

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الإنتاج والتجارة، قد ألحق الضرر بقطاعات الإنتاج المحلي، سواء في مجال الغذاء أوفي غيره من المجالات، وذلك جراء ما تعرضت له من منافسة غير متكافئة، وأحيانا ظالمة (من خلال الإغراق)، من جانب الواردات والشركات الأجنبية العملاقة، قبل أن تتأهل، وتتمكن من مواجهة هذه المنافسة، وذلك بما يعني ضرورة التدرج في خطوات التحرير، تمشيا مع نمو القدرات التنافسية للإنتاج الوطني من جهة، وضرورة تناسق جهود التنمية.

وإذا كان قد أصبح من المعترف به أن تخفيض الفقر والتفاوتات في توزيع الدخل والثروة يعزز النمو الاقتصادي، ولا يعيقه كما كان يعتقد في السابق، وأن خفض الفقر والتفاوتات لا يحدث تلقائيا (أي بقوي السوق)، بل يستلزم تدخلا قويا من جانب الدولة؛ وإذا كان للتنمية أن تتحاز إلى الأغلبية الفقيرة، وذات الدخل المحدود والمتوسط، وتلبي احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، فإن ذلك لن يتحقق فقط بجهود تخفيض الفقر والتفاوتات ومراعاة الجوانب الأخرى للعدل الاجتماعي، وإنما يتطلب إلى جانب ذلك تحقيق الديمقراطية التشاركية.

إن التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي ومستقبلي يشكل الإطار اللازم لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد علي الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ علي الاستمرار، وأن هذه التحديات تتطلب مزيدا من التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة للتخفيف من الخلل الكبير الناجم عن سوء توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية، وذلك عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يهيئ الظروف للاستفادة من التخصص الأمثل للموارد وتحقيق وفرات في الإنتاج، وتحقيق التنسيق في مجال الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، والحد من تنافس الدول العربية فيما بينها علي حصة السوق العالمية بالغة الضالة ومواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة، مما يجعل التكتل الاقتصادي العربي مدخلا استراتيجيا لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانيات، وإعطاء ميزات تفضيلية للاستثمار في القطاع الزراعي، إضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار تعزيز مجالات التعاون العربي المشترك وإفساح المجال لاستثمار الموارد (الطبيعية والبشرية والمالية) بشكل كفاء ورشيد إلى جانب سن التشريعات التي تحمي الإنتاج والاستثمار الزراعي، وإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب السلع الزراعية ورؤوس الأموال فيما بين الدول العربية.

ولعل مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي تم إقراره في قمة الكويت الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عام 2009، يعتبر فرصة فريدة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية خلال العشرين سنة القادمة. إذ سيعمل البرنامج على توفير فرص استثمارية مجدية في القطاع الزراعي ومشاركة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتأمين المرافق والبنى الأساسية والاستثمار في مجال التسويق والخدمات الزراعية.

وانطلاقاً مما تقدم صحيحاً فإنه يصبح من الواضح أن تحقيق تقدم ملموس على طريق الأمن الغذائي العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحدوث تحول جذري في التوجه التنموي في البلدان العربية نحو سياسة التنمية المستقلة، أي التنمية المعتمدة على الذات في المقام الأول، وذلك على الصعيدين القطري والقومي.

### الخاتمة:

من خلال البحث تم التوصل للنتائج التالية:

- قدرة الأمة على تحقيق أمنها الغذائي يتوقف على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية.
- توفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم والآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.
- المساحات المروية في الدول العربية تمثل ما نسبته 20,1% من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف نقله، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء من أكبر المشاكل التي تحد من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- الأراضي الزراعية المطرية (البلعية) تمثل نسبة قدرها 56,5% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي.
- التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاضم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي.
- الزراعة المروية في معظم الدول العربية تتراوح نسبتها بين 94,1% و10%، بينما تقل عن 10% في ثلاث دول عربية.

- تشكل النزاعات المحلية عائقا كبيرا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي
- تمثل مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي نسبة قدرها 37,2% من المساحة الجغرافية للوطن العربي.
- محدودية الأراضي الزراعية مقارنة بالنمو السكاني المرتفع.
- تعاني مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية.
- يحتوي العالم العربي علي 0,7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2,1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.
- يعتمد إقليم شبه الجزيرة العربية بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، كما يستحوذ هذا الإقليم علي نحو 82,7% من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.
- يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو 1000 متر مكعب سنويا.
- شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين أقاليم الوطن العربي أحدث خلا في التوازن الطبيعي البيئي.
- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية، عائد إلى اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وإلى اختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر.
- ضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي في الريف العربي.
- الاكتفاء الذاتي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية
- قدرة الأفراد الاقتصادية والمادية تمكنهم من الوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية.
- إتاحة الفرصة لكل قطر عربي في المساهمة في تحقيق المفهوم الواسع للأمن الغذائي العربي الذي يعتبر مفهوما قوميا.

- استنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني، أدي إلى تعرض الأراضي العربية الصالحة للزراعة للتدهور.
- تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة التي تعرض لها المنتجون المحليون من منتجي الدول المتقدمة.
- تحول نسبة لا يستهان بها من الموارد من إنتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج محاصيل التصدير نتيجة للسياسات التحريرية التي طبقتها الدول العربية.
- الاحتكارات في الأسواق الزراعية العالمية تشكل تهديدا للأمن الغذائي العربي.
- الأمن الغذائي العربي يتحقق في ظل العمل الجماعي وتحرير الإرادة السياسية الوطنية.
- امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق الأمن الغذائي
- الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية وللموارد الزراعية تمكن من حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية
- تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي
- التوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي
- الموارد التقليدية مثل الأرض، المياه، اليد العاملة؛ لم تعد تنافسية مقارنة بالميزات التفصيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي.
- تخصيص موازنات كافية بنسب متطورة لتعزيز البحوث الزراعية في الدول العربية بما يتماشى مع الاحتياجات الملحة للتطوير الزراعي وبما يمثل النسب المخصصة في الدول المتقدمة.
- حشد الجهود الوطنية يمكن من الارتقاء بالإنسان القائم بالتنمية الزراعية
- جوهر الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد على الذات في توفير القدر الكافي والأمن من الغذاء للشعوب العربية.

- الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل تمتد إلى مجالات أخرى عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير.
- الأمن الغذائي العربي غير قابل للانفصال عن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، فضلا عن الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، تتطلب إحداث زيادة ضخمة للاستثمارات خلال السنوات القادمة، لا يتصور تدبيرها إلا بالاعتماد على الذات من خلال تنمية المدخرات المحلية في المقام الأول.
- التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة أصبح ضرورة للتخفيف من الخلل الكبير الناجم عن سوء توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية.
- التكتل الاقتصادي العربي يعد مدخلا استراتيجيا لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
- تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية.

### قائمة المراجع:

- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت 1998.
- إبراهيم العيسوي، تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، القاهرة 2010.
- عبد القادر دياب وآخرون، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 213، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2009.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة العربية، نحو مقاربة جديدة للأمن الغذائي العربي، القاهرة 2014.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنوات مختلفة من 2011 – 2018.

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التقرير السنوي 2003.
- منظمة الأمم المتحدة، للأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2008، الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، روما 2008.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007.
- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 - 2025) الخرطوم 2008.
- جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي)، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع بعض الهيئات الأخرى...، الدورة 83، الخرطوم 2009.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.
- Food and Agriculture Organization (FAO), Grop Prospects and Food Situation. No.3(New York: FAO,2009).
- <http://www.un.org> -